10

# التنمية السياسية

## من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان

2008

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

10

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

# سلسلة إصدارات التنمية السياسية

# "التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان"

## -10-

د. عبد الغفار رشاد القصبي

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم"10"

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية إلى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+

فاكس: 17650134-973+

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

# الفهرس


المقدمة ---------- 1

الفصل الأول ---------- 7

الديمقراطية حجر الأساس للتنمية ---------- 7

أنماط الممارسات والنظم غير الديمقراطية. ---------- 10

نسبية التحول عن الأنماط غير الديمقراطية. ---------- 17

المؤشرات الرئيسة للديمقراطية وحقوق الإنسان. ---------- 22

كيف تتحقق الديمقراطية. ---------- 23

أولوية الصحافة الحرة. ---------- 27

مقياس الديمقراطية. ---------- 31

سيادة القانون وانعدام العنف. ---------- 35

محصلة التحولات الديمقراطية في العالم. ---------- 36

الفصل الثاني ---------- 45

حقوق الإنسان ضمن منظومة الديمقراطية ---------- 45

أبعاد العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ---------- 45

الديمقراطية لا تنفصم عن حقوق الإنسان ---------- 53

تعدد القضايا التي يثيرها مدخل حقوق الإنسان ---------- 55

حقوق الإنسان والاهتمام المشترك للعلوم الاجتماعية ------ 60

حماية حقوق الإنسان والعولمة ---------- 62

الخاتمة ---------- 73

شروط النشر والاشتراك في السلسلة ---------- 76

# التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان

د. عبد الغفار رشاد القصبي[1]

## المقدمة

بدأت كتابات ونظريات التنمية السياسية بالتركيز علي قضايا ومجالات متنوعة وشاملة، بنائية وثقافية قيمية وسلوكية ، في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ثم انتقلت بؤرة المعالجة فيها ، منذ أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن ذاته ، إلى نطاق جديد في مجال البحث عنوانه "بناء الديمقراطية" ومنظومة حقوق الإنسان ، من هنا أهمية ما يحمله هذا الإصدار من تركيز علي التنمية السياسية باعتبارها تتحقق من خلال الوصول إلى مستويات أرقي من المؤشرات الرئيسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي المؤشرات التي تتناولها

---

(1) قام بالجهد الرئيس في هذا الإصدار د.عبد الغفار رشاد، وساعد في جمع المادة العلمية مجموعة من الباحثين، وقد تولي الإشراف والتنسيق بينهم د.عبد الغفار رشاد

كتابات وتحليلات لمفكرين ، وتيارات عديدة، بما فيها تقارير التنمية البشرية والإنسانية التي تصدرها الأمم المتحدة، كذلك متابعات واهتمامات محافل دولية وإقليمية ووطنية عديدة.

موقع الديمقراطية وحقوق الإنسان من عملية التنمية:

تعد الديمقراطية وحقوق الإنسان حجر الأساس للتنمية، وفق الرؤية المتداولة في أعمال وكتابات أغلب الباحثين، فالديمقراطية أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي الشرط لهذا الإصلاح الاقتصادي، فالسياسة، والسياسة الديمقراطية حصرًا، قادرة على تحقيق التنمية البشرية وحماية حرية جميع الأفراد في المجتمع وصون كرامتهم، من هنا ضرورة تعميق وتوسيع الديمقراطية.

والجهود التي تبذل من أجل توسيع الديمقراطية وتأكيدها لن تجدي، إذا لم تتحقق الديمقراطية والمشاركة للعناصر الفاعلة في مختلف دول العالم، بعبارة أخرى لا يمكن لتلك الجهود أن تنجح طالما شعرت تلك العناصر الفاعلة أنها موضع تهميش واستبعاد.

ونظرًا لاعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للتنمية، فقد اهتمت الرؤى والدراسات والاتجاهات المختلفة بالمفهوم الشامل للديمقراطية، والذي يتضمن أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية والانتخابات وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي، والعنف والإرهاب، كما تتضمن إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية، وتتسع لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته، وعمليات الحكم والمعارضة والوساطة السياسية وموقع الأغلبية والأقليات وأهمية تفضيلات الرأي العام وحرية الصحافة والرقابة على الفكر والمعتقدات وغيرها. كما تتناول المؤشرات موضوعات مثل تدخل العسكريين في الحياة السياسية، وأهمية جماعات وقطاعات الأعمال، وأهمية ودور المرأة، والجماعات الأكثر ضعفًا في المجتمع، كالشرائح الفقيرة والمهمشين وغيرها.

تنظر الرؤى والدراسات والاتجاهات المختلفة بما في ذلك المؤسسات الدولية المعنية بالتحول الديمقراطي والتنمية في العالم، تنظر إلى الديمقراطية من زاوية التنمية، باعتبارها هي

الحكومة أو الحكم الرشيد، من هنا أهمية الحكم الرشيد والديمقراطية للتنمية، حيث من شأنهما:

1- احترام كرامة الناس وحقوقهم وحرياتهم.

2- مشاركتهم في اتخاذ القرارات وإخضاع صانعي تلك القرارات للمساءلة.

3- إرساء قواعد ومؤسسات وممارسات عادلة للجميع تحكم التفاعلات الاجتماعية.

4- تحرير الناس من أية مظاهر للتمييز، على أسس كالعنصر أو الجنس أو الطبقة أو أي صفة أخرى.

5- أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تلبى احتياجات الناس، وتوسع الاختيارات أمامهم.

6- هدف القضاء على الفقر يجب أن يحظى بالأولوية، كما أن طموحات واحتياجات الأجيال القادمة يجب أن تنعكس في السياسات الحالية.

والحكم الرشيد يكفل المشاركة في المؤسسات والقرارات، وممارسة الحقوق والحريات الأساسية، وتصبح السلطة أكثر إنصافًا وعدلاً، وتتاح فرص أفضل للقضاء على مشكلات أساسية كالفقر، وإرساء إجراءات ومؤسسات تتسم بالكفاءة.

بعبارة أخري فان الحكم الرشيد يعنى حماية حقوق الإنسان، ويفرض ممارسات ديمقراطية شكلاً ومضمونًا، فتصبح الحرية والمشاركة جزء من حياة الناس وممارساتهم، وفى ذات الوقت أساسًا لتعزيز التنمية، وتمكين المجتمع. أن الحرية والقدرة على المشاركة لا تقلان في علاقتهما بالتنمية عن تعلم القراءة والكتابة، أو التمتع بصحة جيدة، لأنهما الشرط لإمكان قيام عمل جماعي منظم في المجتمع ولتكوين الآراء والتعبير عنها، والمعروف أن القدرة على العمل الجماعي المنظم هي الشرط الجوهري لبناء المؤسسات، حيث لا يمكن بناء المؤسسات الفعالة

دون توافر هذه القدرة [1].

---

([1]) اتخذ مفهوم التنمية أبعادًا شاملة، وفق ما تعكسه تقارير التنمية البشرية، فركزت على الأبعاد السياسية، وعلى مفاهيم كالمساواة والعدالة. راجع مثلاً: *تقرير التنمية البشرية للعام 1995* ص 124 حيث يذكر التقرير أهمية وضرورة النمو الاقتصادي على سبيل المثال، لكنه رغم ذلك لا يكفي للتنمية البشرية.

يتفق تقرير التنمية الإنسانية العربية مع تقارير التنمية البشرية في تأكيد المفهوم الشامل والمتعدد الأبعاد للتنمية، وتعتبر الحرية الضامن الوحيد للتنمية، ويعرض التقرير في أجزائه المختلفة ما يجب عمله لتخفيف القيود وزيادة الفرص في المجالات المختلفة أمام الأجيال القادمة. راجع مثلاً: تقرير 2003، ص 20 ــ 3.

كذلك راجع: *تقرير التنمية البشرية للعام* 1991 الذي يناقش تحديات التنمية في العالم، حيث يتسع التحليل ليشمل مكونات التنمية الشاملة وموضوعات كالاستثمار في البشر والاقتصاد العالمي. راجع ص 69، 72، 93.

وكان *تقرير التنمية البشرية* للعام 1990 قد عرف التنمية البشرية باعتبارها تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس في الواقع العملي. راجع ص 20 ــ 23.

كذلك راجع *تقرير التنمية البشرية* للعام 1993 حيث تناول أبعاد ومفاهيم عديدة ضمن عملية التنمية كالمشاركة الشعبية، والأسواق والمشروعات، والإدارة وتحقيق اللامركزية، وأهمية المنظمات غير الحكومية ومستقبلها. راجع ص 21، 30، 65، 68، 86.

# الفصل الأول

# الديمقراطية حجر الأساس للتنمية

تحتل علاقة الديمقراطية بالتنمية والنمو أهمية خاصة لدي كثير من الكتاب والباحثين ، كذلك في دراسات وتقارير المنظمات الدولية، حيث تعتبر النظم الديمقراطية أكثر ملائمة في إدارة الصراعات والنزاعات الداخلية، مقارنة بالنظم السلطوية، كما تؤكد هذه الدراسات على أهمية الديمقراطية وقت المجاعات والمحن المفاجئة، كما أثيرت فرضيات أن الديمقراطية توفر الحوافز السياسية لتجنب المجتمعات الانهيار الاقتصادي أو انهيار عملية التنمية، بل واعتبرت الديمقراطية أكثر ملائمة لحياة أكثر انفتاحًا للحوار والمناقشات العامة ونشر المعلومات. إنها المناقشات الحرة التي تشكل حجر الأساس للدور البناء الذي يمكن أن تلعبه الديمقراطية.

رغم ذلك قد تشهد الديمقراطيات تفاوتًا في الدخل والنفوذ والثروة، وهو تفاوت يختلف في مداه. كما أن الديمقراطية قد لا تنتعش إلا من خلال ثقافة سياسية أكثر ديمقراطية، رغم ذلك

يظل الوعد بحكم ديمقراطي أبرز ملامح القرن الحادي والعشرين[1].

وكثير من المؤسسات الدولية التي تقدم المنح والمساعدات والقروض قد تفرض شروطًا جوهرية لتقديم هذه المنح والقروض، في مقدمتها احترام حقوق الإنسان وضمان حد أدنى من الحكم الرشيد والمعقولية في التصرفات السياسية والاقتصادية. وقد أصبحت الديمقراطية والتعددية السياسية تحظى بأولوية وأهمية خاصة في هذا المجال.

فى البداية كانت تلك الشروط مفروضة من البنك الدولي للسماح بالإقراض، ثم امتدت إلى صندوق النقد الدولي، لتتسع بعد ذلك في الاتفاقيات التي تعقدها الدول والمؤسسات الدولية، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها.

وان كان يلاحظ أن الكثير من القروض والمنح والمساعدات قد تقدم بناءً على أسس انتقائية، في الواقع الفعلي

---

(1) *تقرير التنمية البشرية لعام* 2002 ص 57 ــ 60.

وليس مجرد الوعود والإجراءات التجميلية، وقد تفشل الدول النامية في تلبية تلك الشروط، مما يشكل ضغطًا عليها، في اتجاه احترام حقوق الإنسان والتحولات والإصلاح[1].

وفق التقرير الأول للتنمية البشرية - الصادر في عام 1990 - فإن التعليم والصحة هما الركيزتان الأساسيتان للتنمية، ذلك أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمة، ومن متطلبات حشد وتعزيز طاقات هؤلاء الناس توفير التعليم والصحة لهم، ويأتي تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ليصف ركيزة ثالثة لإستراتيجية التنمية، وهي الديمقراطية وما تفرضه من حرية ومشاركة، ومن قدرة على عمل جماعي منظم يُعد في حقيقته قاطرة التقدم والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان، وإطلاق الطاقات والقدرات، ومناخ يسوده قدر أكبر من العدل والإنصاف.

---

([2]) يشير البعض إلى أن الدوافع قد لا تكون تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بقدر ما هي تحقيق المصالح الخاصة. راجع لمزيد من التفاصيل: د. محمود أبو العينين، المشروطيات الدولية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، ورقة مقدمة في ندوة: *مستقبل الديمقراطية في أفريقيا* في 17 ــ 19 مارس 2002، معهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ص 9، 15.

وتؤكد دراسات عديدة تلك العلاقات الوثيقة بين الديمقراطية والتعلم أو المعرفة وتوافر الصحة الجيدة ، وقد عززت التطورات المتلاحقة التي شهدها القرن الجديد، وما سمى بالعولمة المتسارعة، من أهمية وأولوية الحرية والمشاركة، كأساس لبناء القدرة على العمل الجماعي المنظم. واعتبرت تقارير التنمية البشرية أنه إلى جانب أهمية روح المبادرة الاقتصادية في تحريك الأسواق، فقد برزت روح المبادرة الاجتماعية في إثارة وتحريك المناقشات السياسية بشأن القضايا التي تهم الناس بما ييسر انبثاق وتوافق الآراء بشأن الحركة والعمل الجماعي المنظم، للأفراد وجماعات المجتمع المدني، في مسيرة التنمية والتقدم.

## أنماط الممارسات والنظم غير الديمقراطية.

ويمكن التمييز بين نمطين للنظم غير الديمقراطية: الشمولية والسلطوية. أما الحكم الشمولي: فهو نظام للحكم يسيطر فيه حزب واحد على كامل السلطة أو القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية في الدولة.. وهذا الحزب

يحاول إعادة تشكيل المجتمع وتحديد القيم في هذا المجتمع، والتدخل في الحياة الشخصية للأفراد مواطني هذا المجتمع للتحكم في تصرفاتهم وتفضيلاتهم وتقييد حرياتهم.

ويحدد البعض سمات أساسية للنظم الشمولية من أهمها أيديولوجية رسمية وحزب واحد وعنف حكومي منظم واحتكار لأدوات الاتصال والإكراه والسيطرة على الاقتصاد، فالنظام السياسي يرتبط بأيديولوجية شمولية متكاملة رسمية تتناول كل أوجه الحياة وتتضمن نظريات للاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ورؤى للماضي والحاضر والمستقبل.. وقد تفرز إطارًا فلسفيًا أو تبريريًا وفقًا له تتخذ السياسات والقرارات.

وتتبني معظم هذه النظم أيديولوجية تستخدم لغة جامدة - إما أسود وإما أبيض - مع القليل جدًا من المرونة، فالمواطنون أما مع الدولة أو ضدها وتشير عادة إلى "مجتمع الكمال" الذي سوف يصل إليه الجنس البشرى عند نقطة معينة من تطوره. كالمجتمع اللا طبقي في الرؤية التي تقدمها الماركسية مع ذبول الدولة،

ويجب على الجميع أن يقدم رموز الولاء لهذه الأيديولوجية الرسمية.. ويقومون بدراستها فالماركسية اللينينية كانت إحدى المواد الدراسية الأساسية في المعاهد التعليمية بجميع الدول الشيوعية، أما الحزب الواحد فقد يكون هو الوحيد المسموح به قانونًا أو الوحيد الذي يحظى بالهيمنة الحقيقية الكاملة، ويقوده عادة شخص واحد يرتبط بمذهب رسمي ويرتبط شخص الزعيم أو الدكتاتور بمصير الدولة التي قام بتأسيسها، كما كان الحال بالنسبة لكل من موسولينى في إيطاليا وهتلر في ألمانيا وماو في الصين الشعبية وستالين في الاتحاد السوفيتي السابق وشاوشيسكو في رومانيا.

ويرتبط الحزب بمزايا للأعضاء الذين يتفانون في تأييده، ولا يشكل عادة أكثر من 10% من السكان، ويحكمه تنظيم هيراركى وسيطرة أوليجاركية، ويرتبط بأجهزة الحكومة أو بعلاقات تمنحه مكانه متفوقة عليها... وقد يسيطر أعضاء الحزب على مراكز مهيمنة في الدولة، وقد يحاول الحزب فرض نوع من التماثل عبر كافة شرائح ومستويات المجتمع من خلال تبعية

هذه المستويات لأعضاء الحزب أو الخضوع لتوجيهاته، سواء بين عمال المصانع أو طلاب المعاهد التعليمية أو غيرهم.

تتسم هذه النظم بالعنف المنظم وجهاز البوليس السري الذي يستخدم الطرق الجسدية والنفسية كأداة رئيسية للنظام الشمولي في سبيل ضمان الولاء لأيدلوجية الحزب والضمانات الدستورية في هذه النظم إما غير موجودة، أو يتم تجاهلها فيما يتعلق بمعتقلين أو محتجزين في السجون، كما قد تستخدم نظم بوليسية سرية ضد الأفراد والجماعات باعتبارهم "أعداء الشعب".

يأتي احتكار أدوات الاتصال الجماهيري والعنف المادي باعتبارهما من السمات الأساسية لهذه النظم حيث تستخدم أدوات الاتصال من أجل تلقين الأيديولوجية الرسمية كما تخضع عمليات التثقيف والتوعية والتسلية لحاجات الدولة، كما تهيمن الحكومة بشكل مطلق على أدوات العنف بما يلغى احتمالات أي مقاومة مسلحة ضدها. كذلك تفرض سيطرة واسعة على الاقتصاد وقد توجه الموارد الطبيعية وجهة التصنيع العسكري

والصناعات الثقيلة ولإنتاج وتلبية حاجات الدولة ويصبح الاقتصاد مركزيا وكأداة في يد الإدارة المركزية.

وكما أنه لا توجد ديمقراطية كاملة فأنه لا توجد ديكتاتورية شمولية كاملة، فقد توجد بعض السمات بشكل واضح، وقد يرتبط نظام معين بعدد من سمات دون غيرها. لذلك قد توصف بعض الأنظمة "بالجناح اليميني للشمولية" حيث قد يصبح الهدف تقوية النظام الاجتماعي القائم وتمجيد الدولة وتوجيه الإمكانيات لإنجاز عظمة الدولة، كما حاول مثلا هتلر من خلال سياساته الاقتصادية التي استهدفت استعادة المجد الوطني لألمانيا.

السلطوية : غالبًا ما يحدث خلط بين مفهومي الشمولية والسلطوية بالرغم من أن لكل منهما معنى مختلف: فالسلطوية: هي نظام للحكم تمارس السلطة فيه بواسطة مجموعة محدودة العدد، ولا تتأثر إلا بالحد الأدنى من التأثير الشعبي، وهذه المجموعة المحدودة قد تكون طبقة اجتماعية محدودة كما في حالة النبلاء أو من نخبة تكنوقراطية، أو تمارس السلطة مجموعة

تقف على قمة البيروقراطية، وقد يشكل مثل هذه المجموعة المحدودة حزب سياسي قوى، كما في العديد دول الجنوب النامية حيث نظم الحزب الواحد أو الحزب المهيمن.. أو تشكلها نخبة عسكرية تعقب الانقلابات العسكرية بها.

والحكم السلطوي لا يحاول فرض سيطرته على كافة نواحي النشاط الإنساني، فالكثير من الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية للأفراد تترك لأصحابها، وأغلب السمات التي تميز الشمولية كالأيدلوجية الرسمية المتكاملة لا تشهدها النظم السلطوية.

لكن هذا لا يعنى أن النظم السلطوية تعمد إلى تطوير حريات سياسية للأفراد، بل على العكس فأن هذه النظم ترى في المجتمع تنظيما متدرجًا أو هيراركيًا يرتبط بتسلسل معين في المراتب تحت قيادة واحدة يشكلها الحاكم أو المجموعة محدودة العدد. ويصبح للأمر والطاعة والنظام قيمة عليا تفوق، وتجب الحرية والإجماع أو الاتفاق العام والمشاركة. وهكذا يتوقع أن يدفع المواطن الضرائب ويطيع القوانين التي لم يسهم هذا

المـواطن فـي صـياغتها، أو إصـدارها. أن بعـض عناصـر الديمقراطية قد توجد في بعض النظم السلطوية لكنها لا تؤدى وظيفة حقيقية تذكر، على سبيل المثال فأن الهيئة التشريعية لا تعدو أن تكون أداة لتمرير مقترحات العناصر الحاكمة في شكل تشريعات.. فالحاكم السلطوي تعبر عن حالته مقولة لويس الرابع عشر "الدولة أنا" ويعد حكم "فرانكو" في أسبانيا "سنة 1939 - 1975" أبرز الأمثلة للسلطوية التقليدية، فلم يكن له أو لنظامه السياسي أيديولوجية وحظيت الصحافة والاقتصاد في عهده بقدر من الحرية والتعددية في إطار مقيد بضوابط محددة.

وفى الواقع تتجه نسبة كبيرة من دول العالم الثالث إلى رفض كل من الديمقراطية والشمولية ويتجه الواقع السياسي بها إلى وجود حزب سياسي واحد مهيمن، وقد توجد بعض ظواهر للتعددية السياسية أو التعددية الحزبية لكنها لا تعدو أن تكون أشكالاً ورقيةً لإخفاء الطابع السلطوي، خصوصًا بالنظر إلى افتقادها للمؤسسات الفعالة وللحريات والحقوق السياسية التي تشكل جوهر الديمقراطية السياسية.

# نسبية التحول عن الأنماط غير الديمقراطية

يمكن التمييز بين مراحل أساسية ثلاث في التحول عن الأنماط والنظم غير الديمقراطية، والتي هي نسبية تماماً: مرحلة قبل قيام النظام الديمقراطي ومرحلة بناء النظام الديمقراطي، ثم مرحلة ما بعد هذا البناء حيث التماسك الديمقراطي والنضج.

قبل التحول تحاول النخبة غير الديمقراطية البقاء في السلطة، وقد يثور صراع يشتد أو يقل وفق قوة أطراف الصراع فتبدأ المعارضة في لعب دور التهديد للنظام بما يمثله من امتيازات ومصالح، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه إصلاحي وآخر متشدد - أو ما يسمى أحيانًا بالحرس القديم وجيل جديد أكثر انفتاحًا - وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج، ويقدم النظام التنازلات، وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه، قوة المعارضة وتماسكها، مقدار الضغوط الداخلية

والخارجية، حدة الاستقطاب و الصراع بين المتشددين والمعتدلين.

ويتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاحات، لكنها قد تكون تجميلية أو شكلية، أو للمماطلة والتأجيل، ليتسنى امتصاص الضغوط وتجاوزها، وقد تبرز إصلاحات حقيقية، لكنها ربما تتعرض للارتداد مرة أخرى بسبب سيولة الموقف، واستماتة النخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة زمنية. وقد تقاوم عناصر مستفيدة، مدنية أو عسكرية، وقد يلجأ النظام إلى تقوية قبضة الأمن أو الاستخبارات، فيصمد النظام، وتمارس الضغوط ثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة من حلقات متتابعة، إلى أن يتم إقرار التحول.

المرحلة الثانية هي مرحلة إقامة نظام ديمقراطي، وتبدأ هذه المرحلة بفترة من عدم التيقن، ومن الشك والترقب، حيث تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى النظام السلطوي، وحيث خليط أو مزيج غير متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم، وأخرى ترتبط بالنمط

الوافد الجديد من مؤسسات وجماعات ديمقراطية، ومن ديمقراطيين، يتقاسمون السلطة طوعًا أو كراهية، ومن خلال الصراع أو التوافق، وقد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين، وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية - كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب والمؤسسات - لتضمن المحاسبة أو المساءلة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الزعيم السياسي، والشفافية، والسماح بتكوين وحرية الأحزاب، وإلزام القيادات باحترام القانون، وتنفيذ وعودهم الانتخابية، وإخضاعهم لآليات المساءلة، ويتحقق التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يستبدل بنظام جديد يحل محله يعبر عن النموذج الديمقراطي.

يفترض كثير من الكتاب أن التحول الديمقراطي لا يمكن الإسراع به وتحقيقه برضاء الحكام في النظم السلطوية، وهم في كامل سلطاتهم ونفوذهم، حيث من الضروري أن يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة، ويجبرون على التخلي عن سلطاتهم. وقد يراوغ هؤلاء لاسترجاع شرعية نظامهم المفقودة أو المهتزة،

أو لتمرير الوقت بحيث يتسنى ضرب المعارضة أو تشديد قبضة الأمن والمخابرات - في نظم الدولة البوليسية تحديدًا - بحيث لا يلبون مطالب التحول، وقد يواكب انهيار النظام السلطوي محاولات يائسة لاستعادة السلطويين السيطرة، مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع، وقد تقع حرب أهلية. كما قد تجري مساومات وحوارات بين الحكام والمعارضة، وقد تستمر لفترات ممتدة من الزمن، يتم خلالها تبادل التنازلات، والتي قد تنتهي بقبول الديمقراطية.

فقبول الديمقراطية ينقذ الموقف المتردي، وقد يجلب الشرعية، ويجذب التأييد الدولي ليحل محل الضغوط، لكن يجب التمييز هنا بين حالتين:

1- حالة التحول الحقيقي للديمقراطية، والتي تحتاج إلى تغييرات جذرية في المؤسسات والدستور وعلاقات السلطات وكافة المجالات.

2- إدخال إصلاحات جزئية - كإصلاح النظام الانتخابي أو توسيع صلاحيات البرلمان أو إنشاء مجلس للشيوخ أو

الشورى - وهو ما قد يعنى سهولة الارتداد إلى السلطوية أو تحديثها عندما يحين الوقت الملائم.

وتحقيق الديمقراطية في كل الأحوال يتوقف على قوة المطالبين بها - أو ما يسمى أحيانًا بحراس الديمقراطية - وترهل النظام وشدة الضغوط عليه من الداخل ومن الخارج، وتأييد قوى أساسية له كالمؤسسة العسكرية أو لرجال الأعمال وغيرها.

من شأن نجاح حراس الديمقراطية أن يضمن استمرارية الاحترام العام لقواعد اللعبة السياسية من الجميع، وتتلاشى مبررات معارضة ذلك، ويسود الاعتقاد لدى الجميع بأنه لا بديل عن الديمقراطية. ومع استمرار الوقت تتعزز الممارسات والقيم الديمقراطية، ويستقر نوع من الالتزام الواضح بالديمقراطية والمشاركة،وتترسخ قواعد وأسس أكثر وضوحا للممارسة السياسية، وتبدأ المؤسسات السياسية في تفعيل دورها، وتجسد معايير للمحاسبة أو المساءلة والشفافية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات كاملة، ومعنى هذا تحول النظام إلى مرحلة التماسك الديمقراطي Democratic Consolidation .

يتأكد هذا التماسك عندما ينجح النظام الجديد في مواجهة التحديات التي تصادفه، وعندما يثبت قدرة عالية على التكيف والمرونة، ويتخلص من سلبيات ورواسب النظام القديم، وتنتشر قيم الديمقراطية وثقافتها ونماذجها السلوكية بشكل متواتر.

يقود هذا إلى مرحلة النضج التي تشهد مشاركة واسعة للجماعات والأفراد في الثروة والسلطة، على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص، وتتعزز قدرات المجتمع من خلال تمكين الجماعات والقوى المختلفة، بما في ذلك الشرائح الأكثر ضعفًا كالمرأة والأقليات والشرائح الأقل دخلاً ليسير المجتمع في طريق النهضة والتحول الحقيقي في اتجاه الديمقراطية بمعناها الواسع.

## المؤشرات الرئيسة للديمقراطية وحقوق الإنسان

رغم أن للديمقراطية مفهوم شامل ، يتجاوز الإصلاحات الجزئية، كالإصلاحات المحدودة في إطار الدستور مثلا أو في حدود النظام الانتخابي، أو حطي المؤسسات المختلفة في النظام

السياسي، إلا أنه يمكن تحديد أهم المؤشرات الرئيسة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

## كيف تتحقق الديمقراطية.

رغم عدم وجود وصفة موحدة لتحقيق الديمقراطية عبر دول العالم، إلا أن تحقيقها يتطلب توافر عناصر تشكل البنية الأساسية لأي ديمقراطية في عالم اليوم، وتشغل هذه العناصر مساحات واسعة من الاهتمام في تقارير المنظمات الدولية ومؤتمراتها وأنشطتها، **من بين هذه العناصر:**

1- مكافحة الفساد وتبني إجراءات للشفافية والمساءلة واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين ونبذ أساليب القمع والتعذيب.

2- بناء المؤسسات، وفى مقدمتها البرلمانات والأحزاب والقضاء وكفء الإدارة أو حوكمتها.

3- نهضة التعليم والثقافة، فالديمقراطية يتم تعلمها والتنشئة وفق متطلباتها، ولكي ترسخ كقيمة وكنماذج سلوكية يجب التدريب عليها، والتعلم وفقًا لمبادئها وأسسها.

4- مشاركة سياسة تتيح الفرص المتكافئة أمام جماعات وأفراد وأحزاب وتيارات واتجاهات متعددة، وفق حق الاختلاف ومبدأ التوازن النسبي بين الجماعات والقوى، ويرتبط بالمشاركة عادة اهتمام بالفئات الضعيفة ـ المرأة والأقليات ـ من جهة، وقيام انتخابات حرة نزيهة ثانيًا ومناخ يسود فيه الحوار وتتوارى عوامل القهر أو العنف أو التهديد والقمع والتعذيب.

5- فاعلية المجتمع المدني وقوة واستقلال جماعاته المختلفة.

6- حرية واستقلال الصحافة، وحرية المعلومات في عصر الاتصالات الرقمية.

بعبارة أخرى فإن المفهوم الشامل للديمقراطية – والذي قد يتطلب تدرجا وخطوات متتالية - يتجاوز مجرد اتخاذ إجراءات كالانتخابات أو التعددية السياسية إلى آفاق أوسع تتضمن الحقوق والحريات الأساسية،أسس الحكم الجيد أو

الحكومة وما تفرضه من عمليات للمساءلة وسيادة القانون، فعالية الحكومة ومكافحة الفساد، تداول السلطة وتغيير الحكومة، حرية الصحافة وموضوعية وسائل الاتصال الجماهيري. هذا المعنى الشامل للديمقراطية تتبناه المنظمات الدولية، وتقدم جهودًا لمحاولة الوقوف على ما حققته مختلف دول العالم في طريق تحقيق هذا المفهوم الشامل بأبعاده وآفاقه وإجراءاته المتعددة.

تعتمد التقارير الدولية على دراسات وتحليلات جهات ومؤسسات عديدة في تناولها لموضوع كيف تتحقق الديمقراطية. ابتداء من التعريفات الإجرائية - لمفاهيم كالحقوق والحريات والفساد وفاعلية الحكومة وسيادة القانون والديمقراطية والأوتوقراطية وغيرها - وصولاً إلى مؤشرات، ومقاييس تستخدم للوقوف على درجة ما يحققه نظام سياسي ما من خطوات في اتجاه الديمقراطية. من بين هذه الجهات والمؤسسات، دار الحرية Freedom House ومجموعة Polity IV التابعة لجامعة ميرلاند الأمريكية، والبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية والاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو واتحاد المنظمات الدولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة

العالمية واليونيسيف ومنظمات مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch والعفو الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها.

**لعل من أهم الأمثلة للمفاهيم والمؤشرات المرتبطة بتحقيق الديمقراطية تلك التي تتناول:**

1- حقوق الإنسان وحرية الصحافة .

2- العوامل المؤسسية والدستورية التي تكفل المشاركة السياسية.

3- مكافحة الفساد والعنف وسيادة القانون وغيرها من مفاهيم كالشفافية والاستقرار السياسي والحريات المدنية، ووهى مفاهيم ومؤشرات للحوكمة ارتبطت بجهود لتلك الجهات والمؤسسات السابق الإشارة إليها.

بالنسبة لحقوق الإنسان تقدم دار الحرية تعريفًا لها بأنها تلك الحقوق والحريات التي تمكن الناس من المشاركة بحرية في العلمية السياسية، وتعرف الحريات المدنية بأنها حرية تكوين الآراء والمؤسسات، والاستقلال الذاتي بمعزل عن الدولة.

# أولوية الصحافة الحرة

تقدم دار الحرية تقييمًا لحرية الصحافة في العالم - في العام 1997 - باعتبارها تتضمن الحريات في القانون وفى الممارسة، وتحرير مضمون الاتصال الجماهيري من التأثير السياسي والاقتصادي، والتحرر من مظاهر القمع كالاعتقال والقتل للصحفيين.

**وتستطيع الصحافة، ووسائل الاتصال الجماهيري الأخرى أن تعزز الديمقراطية بمفهومها الشامل من خلال:**

1- حفز المناقشات العامة، بما في ذلك النقاش حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ويورد تقرير التنمية البشرية - على سبيل المثال للعام 2002 في الفصل الثالث[1] - أمثلة على مثل هذه المناقشات الوطنية والدولية بشأن برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبشأن خضوع الحكومة للمساءلة أمام شعبها.

---

(1) راجع التقرير ص 75 – 77.

2- رصد الانتخابات وتعزيز مصداقيتها، ويؤكد التقرير السابق دور الإذاعات والصحف في شفافية الانتخابات - كما حدث في غانا سنة 2000 - مما جعل من الصعب التلاعب في نتائج هذه الانتخابات أو تزويرها، كما استخدم المواطنون هذه الإذاعات والصحف للإبلاغ عن المخالفات، وأصبح المواطن يعرف نتائج هذه الانتخابات من مصادر مستقلة بعد أن كانت تخضع للقنوات الرسمية فقط.

3- فضح انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات التعذيب والاعتقال - فقد ساهمت هذه الوسائل في كشف ونشر تحقيقات عن وجود أدلة لاغتيالات سياسية واختفاءات وتعذيب - كما في تشاد في ظل الدكتاتور السابق حسين حبرى - وعززت هذه الوسائل إمكانية توجيه اتهام رسمي لرئيس الدولة.

4- فضح الفساد السياسي - كما حدث في بيرو سنة 2000 خلال رئاسة ألبرتو فوجيموري - حيث كشف الصحفيون ونشروا تحقيقات عن مشاركة المؤسسة العسكرية في الفساد ووجود صلات بين عصابات المخدرات

والمؤسسات السياسية، وعن وجود فرق إعدام وغيرها من مظاهر للفساد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان.

5- تمكين المهمشين كالفقراء والمرأة، وإثارة الوعي بشأن قضايا الجماعات أو الأقليات أو الشرائح التي قد تكون موضع إهمال أو تجاهل أو اضطهاد من الحكم، ومن النخبة السياسية.

هكذا تلعب الصحافة دورها كقناة للتعبير عن صوت الشعب وعناصره وفئاته، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة، وكرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويعزز من الشفافية والمساءلة ومن التداول الحر للمعلومات.

وقد استمرت جهود دار الحرية ودراساتها الاستقصائية - والتي ترجع إلى سنة 1980 وما قبلها - استنادًا إلى مصادر متنوعة واسعة من تحليلات أكاديمية وتقارير إخبارية واتصالات مهنية وتغطية واسعة أدت إلى وجود بيانات تتعلق بعدد كبير من دول العالم، مما يوفر قاعدة بيانات، ربما تكون الوحيدة في

العالم، تعكس تطور الاتجاهات بشأن حرية الصحافة عبر دول العالم.

وتقع درجات مقياس حرية الصحافة لدار الحرية بين صفر، 100 درجة، حيث تعد الدول التي تحصل على الدرجة من صفر وحتى 30 درجة دولاً ذات صحافة حرة، والتي تحصل على الدرجة من 31 حتى 60 درجة دولاً ذات صحافة حرة جزئيًا، والدول التي تقع بين درجتي 61 حتى 100 درجة دولاً بلا صحافة حرة.

**ومن المؤشرات الأساسية التي يستند إليها مقياس حرية الصحافة لدار الحرية:**

1- موضوعية الاتصال الجماهيري.

2- حرية التغيير.

أما مؤشرات الحقوق السياسية - في مقياس يندرج من 1 إلى 7 درجات ويوصف فيه الدرجات من 1 حتى 2.5 باعتبارها حرية كاملة، ومن 3 حتى 5 حرية جزئية، ومن 6 حتى 7 غير حر - فتشمل هذه المؤشرات:

1- انتخابات حرة ونزيهة لشغل المناصب الرئيسية.

2- حرية التنظيمات السياسية.

3- قوة المعارضة أو فاعليتها.

4- التحرر من سطوة جماعات ذات نفوذ.

5- استقلال جماعات الأقليات أو شمولها سياسيًا.

**وتقدم دار الحرية مقياسًا للحريات المدنية يندرج من 1: 7 درجات ـ تعد فيه الدرجات من 1: 2.5 حر، ومن 3: 5 حر جزئيًا، ومن 6: 7 غير حر ـ وذلك وفق المؤشرات الآتية:**

1- حرية التعبير والمعتقد.

2- حرية تكوين التنظيمات وما يتاح للتنظيمات من حقوق.

3- سيادة القانون وحقوق الإنسان.

4- الاستقلال الشخصي والحقوق الاقتصادية.

## مقياس الديمقراطية.

فيما يتعلق بالعوامل المؤسسية والدستورية التي تكفل المشاركة السياسية تبرز أهمية تحليلات مجموعة Polity IV التي تقدم

مقياسًا خطيًا لما تحقق من ديمقراطية، يبدأ بالأوتوقراطية وينتهي بالديمقراطية، وهو يقيس مدى توافر العوامل المؤسسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية، وتقدم تحليلات وسجلات هذه المجموعة قاعدة بيانات - ترجع إلى عام 1975 - لمعظم دول العالم، مما يفيد في رسم خرائط للاتجاهات نحو الديمقراطية في العالم.

وفق تحليلات ودراسات هذه المجموعة تعرف الديمقراطية باعتبارها نظام تتوافر فيه إجراءات وفرص المشاركة السياسية المفتوحة ذات الطابع المؤسسي، حيث المنافسة وتكافؤ الفرص، ويجري إسناد المناصب الرئيسية في هذا النظام وفق انتخابات نزيهة، وتفرض قيود حقيقية مؤثرة على أصحاب هذه المناصب الأعلى، أما الأوتوقراطية - القطب الآخر للخط المتصل الذي يقيس الديمقراطية - فتعرفها هذه المجموعة باعتبارها نظام سياسي تقيد فيه مشاركة المواطنين تقييدًا شديدًا، ويكون إسناد المناصب الكبرى فيه محصورًا في نطاق نخبوي ضيق، ولاتخضع ممارسة هؤلاء في مناصبهم الكبرى لقيود ذات تأثير يذكر.

وتتراوح درجات مقياس الديمقراطية، وفق مشروع Polity IV بين -10، +10 حيث تمثل درجة -10 أقصى حالات السلطوية، ودرجة +10 أعلى درجات الديمقراطية، ومن أهم المؤشرات التي يعتمد عليها هذا المقياس لتحديد ما تحقق من ديمقراطية:

1- مدى التنافس الحر عند التعيين لكبار المسئولين في الدولة.

2- مدى انفتاح هذا التعيين وإتاحته لكل الأفراد والفئات.

3- القيود التي تمارس على أصحاب المناصب التنفيذية الكبرى.

4- تنظيم المشاركة.

5- تنظيم وتعيين المسئولية.

6- مدى التنافس الحر في عملية المشاركة.

أما بالنسبة للبنك الدولي فقد ارتبطت جهود الفريق التابع له بمجموعة بيانات ومؤشرات تستند إلى مصادر عديدة - نحو 12 مصدر - وهى مؤشرات يتم تجميعها لتكوين أدلة مجمعة للديمقراطية تحت عنوان "الصوت والمساءلة" وتتعلق بالعملية

السياسية في معظم دول العالم، وما يرتبط بها من تفاعلات سياسية وأنشطة وقطاعات اقتصادية واجتماعية، أو تحت عناوين أخرى تتعلق بالاستقرار والعنف، أو القانون والنظام وسيادة القانون، أو فاعلية الحكومة، أو الفساد، وتتعدد المؤشرات التي تستند إليها دراسات البنك الدولي.

**فيما يتعلق بالصوت والمساءلة استند فريق البنك الدولي على مؤشرات للحكم في الدول التي تناولتها الدراسات، أهمها:**

1- الحريات المدنية.

2- الحقوق السياسية.

3- حرية الصحافة، والشفافية.

4- إجراء انتخابات حرة نزيهة وتغيير الحكومات.

5- دور العسكريين في السياسة.

6- دور قطاع الأعمال واهتماماته بالسياسة.

وتتراوح درجات مقياس الصوت والمساءلة من -0.5 إلى +0.5 ،

## سيادة القانون وانعدام العنف

بالنسبة للاستقرار السياسي وانعدام العنف تستند بيانات البنك الدولي إلى المؤشرات التالية: الصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية، الصراعات الأهلية، التغييرات الدستورية، التهديدات الإرهابية، التوترات العرقية، القلاقل الاجتماعية، وتقع درجات القياس بين -2.5، +2.5).

**وبالنسبة لسيادة القانون تشمل أهم المؤشرات التي استند إليها البنك الدولي:**

الأسواق السوداء، الفساد في البنوك، تكلفة الجريمة وخسائرها، إمكانية التنبؤ بما تفعله الهيئة القضائية، إمكانية انقضاء العقود الخاصة والعقود الحكومية.

ودرجات هذا المقياس تتراوح من -2.5 إلى 2.5 درجة.

أما فعالية الحكومة فإن أهم مؤشراتها تشمل : استقرار الحكومة، ونوعية البيروقراطية، وتكاليف المعاملات، ومستوى الرعاية الصحية العامة.

ودرجات المقياس تتراوح من -2.5 : +2.5.

**وبالنسبة للفساد فقد اعتمدت بيانات البنك الدولي في قياسه على عدد من المؤشرات أهمها:**

1- الفساد بين المسئولين في الدولة.

2- الفساد كعقبة أمام قطاع الأعمال.

3- تصورات الفساد في الخدمة المدنية.

4- تواتر في تقديم مدفوعات غير نظامية للمسئولين والقضاة.

ودرجات هذا المقياس تتراوح ما بين -2.5، +2.5.

## محصلة التحولات الديمقراطية في العالم

يرصد تقرير التنمية البشرية للعام 2002 ظاهرة تعثر التحول الديمقراطية، حيث فشلت دول عديدة في توطيد الخطوات الأولية التي اتخذتها نحو الديمقراطية، وارتدت بلدان كثيرة إلى السلطوية، بحيث أصبح 73 دولة - تضم نحو 42% من سكان المعمورة - دولاً لا تشهد انتخابات حرة أو نزيهة، وتقيد 106 حكومة مواطنيها بقيود سياسية ومدنية ثقيلة[1]. كما أن 61 دولة يعيش فيها نحو 38% من سكان العالم مازالت تعاني غياب صحافة حرة، ويلقى عشرات الصحفيين سنويًا مصرعهم أثناء أداء واجبهم، كما يتعرض المئات للسجن والترويع - مثلاً في العام 2001 وصل عدد القتلى من الصحفيين 37 ، وعدد المسجونين 118، وعدد من تعرضوا للاعتداءات الجسدية والترويع أكثر من 600 صحفي.

بالرغم من ذلك رصدت التقارير زيادة هائلة في عدد الدول التي صدقت على اتفاقات حقوق الإنسان في العقد الأخير، كما تجاوز عدد الدول التي صدقت على الاتفاقيات الخاصة

---

(1) *تقرير التنمية البشرية للعام 2002*، ص 10 ــ 17.

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية 150 دولة.

المعروف أن عملية التحول الديمقراطي في العالم قد مرت منذ العام 1974 بتحولات رئيسية، وهو ما سماه صمويل هنتنجتون بالموجة الثالثة، أو الثورات الديمقراطية، وفق تحليلات تقارير التنمية البشرية - حيث سقطت الكثير من النظم السلطوية والدكتاتورية، وقامت كثير من النظم المدنية على أنقاض دكتاتوريات عسكرية، كما كان تحول أوروبا الشرقية ودور الاتحاد السوفيتي السابق إلى الطريق الديمقراطي علامة بارزة ضمن هذه الثورات الديمقراطية.

في أفريقيا كانت جنوب أفريقيا نموذجًا بارزًا في تقديم الحلول الديمقراطية الكاملة، ضمن مسار من مفاوضات مطولة ومصالحة تاريخية أسفرت عن نظام ديمقراطي لحكم الأغلبية السوداء، لكن دول أفريقيا جنوب الصحراء أخذت في التحول - ضمن الموجة الثالثة - ثم ارتدت إلى السلطوية ثانية، أو إلى الصراعات الحادة - كما في الكنغو وسيراليون وساحل العاج

وغيرها .. ـ وبعض الدول الأفريقية الأخرى لم تشهد تحولات تذكر، وظلت ملامح التحول الديمقراطي بها محدودة تمامًا، حيث سيطرة الحزب الواحد أو المسيطر، وشكلية الانتخابات، وعدم ثقة عميق بين الشعب والحكم، وغيرها من ملامح ظلت مستمرة بالرغم من الإصلاحات التجميلية أو الديكورية المعلنة.

تسجل التقارير الدولية إصلاحات متواضعة نسبيًا في الدول العربية، حيث محاولات لتوسيع نطاق المشاركة السياسية في بعض الدول العربية، لكن تحولها إلى الديمقراطية يظل الأبطأ في المنطقة العربية مقارنة بمناطق وأجزاء العالم المختلفة[1].

---

(2) وفق تقرير *التنمية البشرية* لعام 2002 تمثل الدول العربية أقل مناطق العالم اهتمامًا بإصدار تقارير للتنمية البشرية يتعلق بقضايا الحكم ــ من قبيل حقوق الإنسان ودور الدولة والمجتمع المدني والإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي والإنصاف.. ـــ فقد أصدرت المنطقة العربية منذ عام 1992 حوالي 14 تقريرًا يتعلق بقضايا الحكم مقابل 145 تقريرًا أصدرتها دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و43 لدول أمريكا اللاتينية، 41 للدول الأفريقية، 20 لدول أسيا والمحيط الهادي. راجع : التقرير ص 32.

تتجه محصلة التحول الديمقراطي إلى أن تأخذ شكلين أو طابعين متلازمين: أولهما التباطؤ في عملية التحول، وأحيانًا الارتداد إلى السلطوية، وربما التهرب من استحقاقات التحول الحقيقي في اتجاه ديمقراطية كاملة، وثانيهما: اتخاذ خطوات حقيقية في طريق الديمقراطية، حيث كثير من الدول تمضي على طريق الحرية والمشاركة السياسية،

الشكلان متوافران في عرض التقارير الدولية، فالإنجازات والخطوات الديمقراطية تملأ هذه التقارير، والارتداد إلى السلطوية وشكلية الإصلاحات لتكون ديكورًا تجميليا يخفى من ورائه حكم سلطوي أو دكتاتوري، وانتهاكات للحقوق السياسية، وممارسات مقننة للترويع والتعذيب وتقييد الصحافة .. كلها وغيرها تشكل الجانب الآخر أو الشكل الآخر من الصورة.

---

**ووفق تقرير *التنمية الإنسانية العربية لعام* 2004 يعتقد العرب أن أعلى تحسن في مجال الحريات خلال السنوات الخمس الأخيرة، ثم في الحرية الفردية، وأن أشد معدلات التدهور تم في مجالات محاربة الفساد وشفافية الحكم ومساءلته واستقلال القضاء والمساواة أمام القانون وفق آراء عينة من المجيبين. راجع ص 96 ــ 98.**

خلال الفترة الممتدة من العام 1985 وحتى مطلع القرن الجديد تراجعت النظم السلطوية، من 45% كنسبة من إجمالي سكان العالم إلى نحو 30%، وتزايدت نسبة ما تمثله النظم الديمقراطية من إجمالي السكان في العالم من 38% إلى 57%. أما عدد الدول التي أصبحت أكثر ديمقراطية فقد أصبحت نحو 82 دولة - مقابل 44 دولة في تمام عام 1985 - وتراجع عدد الدول التي تشهد نظمًا سلطوية إلى 26 نظامًا سلطويًا - مقابل 67 نظام سلطوي في عام 1985.

وثمة شريحة تمثل نظم وسيطة بين الديمقراطية والسلطوية، أي أقرب إلى الطابع المختلط أو الانتقالي، وقد تزايدت هذه النظم من 13 نظام إلى 39 نظام وسيط، ليتزايد ما تمثله من نسبة إلى سكان العالم من 8% إلى 11%.

**ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:**

| النظم السلطوية | | النظم الأكثر ديمقراطية | | النظم الوسيطة أو المختلطة | |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد النظم | نسبة ما تمثله من سكان العالم | عدد النظم | نسبة ما تمثله من سكان العالم | عدد النظم | نسبة ما تمثله من سكان العالم |

| 2000 | 1985 | 2000 | 1985 | 2000 | 1985 | 2000 | 1985 | 2000 | 1985 | 2000 | 1985 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| %11 | %8 | 39 | 13 | %57 | %38 | 82 | 44 | %30 | %45 | 26 | 67 |

جدول يوضح محصلة التحول الديمقراطي في العالم فيما بين 1985 : 2000[1]

(1) تم بناء هذا الجدول استنادًا إلى البيانات التي نشرها تقرير *التنمية البشرية لعام* 2002، ص 13 ــ 17.

كان التحول للديمقراطية في العقدين الأخيرين تاريخيًا، بمعنى انتشار الديمقراطية عبر العالم، فقد اتخذت 81 دولة خطوات معلنة نحو الديمقراطية، منها 29 دولة أفريقية، 5 دول عربية، 10 دول أسيوية، 14 دولة من أمريكا اللاتينية.

وغالبًا ما كانت هذه الخطوات في شكل تحول عن سلطوية ارتبطت بحزب واحد إلى تعددية ترتبط بانتخابات دورية.

كان انتشار الديمقراطية واضحًا، من حيث الكم، لكن ظل تعميق الديمقراطية ونوعيتها متفاوتًا من حيث الكيف، ذلك أن عملية توظيف الديمقراطية لصالح الناس لم تحقق خطواتها بعد، لأنها بالكاد قد بدأت.

ساد التفاؤل حول التحول الديمقراطي في بداية الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة، لكن سرعان ما انحسر هذا التفاؤل كثيرًا خصوصًا مع ارتداد كثير من النظم التي تحولت إلى الديمقراطية مرة أخرى للسلطوية، ومماطلة نظم أخرى في

إجراء تحولات حقيقية واكتفائها بإجراءات شكلية أو إصلاحات تجميلي، بينما ظلت تشهد تضييقًا للحريات وانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، وتجاهلاً للقيود الدستورية في ممارسة السلطة السياسة، يضاف إلى ذلك أن كثير من النظم التي شهدت تحولات نحو الديمقراطية سادتها خيبة أمل، فالذين كافحوا من أجل الديمقراطية كثيرًا فوجئوا بتدني الإنجازات الاقتصادية، أو العجز عن تحقيق معدلات أعلى من العدل الاجتماعي والمشاركة السياسية أو حتى التسوية السلمية للنزاعات والصراعات في بلادهم.

هكذا تزايدت معدلات الفقر، في مطلع الألفية الجديدة، في الدول الأفريقية الأكثر ديمقراطية - جنوب الصحراء- وارتفعت معدلات الفقر والعنف وعدم الاستقرار السياسي في كثير من مناطق العالم، من إندونيسيا إلى نيجيريا، وتصاعدت الضغوط على كثير من الزعماء - كي يتخلوا عن السلطة - كما في الأرجنتين وإكوادور وبيرو وفنزويلا وغيرها.

# الفصل الثاني

# حقوق الإنسان ضمن منظومة الديمقراطية

## أبعاد العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

لا يبدو أن من الممكن تحقيق الديمقراطية لأي فرد أو جماعة إلا إذا كان هذا الفرد أو الجماعة يتمتع بالحرية والكرامة كانسان يشعر بالأمان واستقلال إرادته وفكره ومعتقداته... هكذا يبدو واضحا تعدد هذه الأبعاد للعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعانقها والتي يمكن توضيحها من خلال استعراض أهم القواسم المشتركة للديمقراطية، والتي أضحت حقيقة ماثلة عبر الثقافات والنماذج والنظم المعاصرة.

القواسم المشتركة للديمقراطية: من خلال عمق العلاقات بين الديمقراطية وحقوق الإنسان أخذت تتبلور بشكل واضح، يميل إلى قدر أكبر من التحديد والتبلور عن أي وقت مضى، قواسم مشتركة عبر العالم للديمقراطية، والتي يطلق

عليها أحيانًا المعايير الدولية أو الشروط المتعارف عليها عالميًا للديمقراطية.

والحقيقة أن هذا الاتجاه لا يعني وجود صيغة موحدة للديمقراطية قابلة للتطبيق في كل مكان وزمان. ذلك أن السير في اتجاه تبلور تلك المعايير العالمية صاحبه فكرة لها أهميتها ومغزاها تؤكد حق كل أمة أو شعب في تحقيق الديمقراطية وفق معطيات وظروف تلك الأمة أو الشعب، وبتعبير تقرير التنمية البشرية للعام 2002[1]. فالديمقراطية - التي تمكن الناس - لا يمكن أن تستورد، ذلك أن شكل الديمقراطية الذي تختاره الأمة إنما يتوقف على تاريخها وظروفها، ومن ثم فإن الديمقراطية ستكون بشكل مختلف، يختلف من أمة إلى أخرى. لكن القواسم المشتركة، أو المعايير الدولية للديمقراطية كما يحلو للبعض أن يسميها، تظل ذات صيغة أكثر عمومية، وتتعلق بمجموعة من الأسس التي لا تقوم ديمقراطية حقيقية بدونها، هذه الأسس لا

---

(1) *تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ـ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت*، ص 4.

تخرج عن مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[1]، وضمان احترام الجماعات والتيارات والقوى المتعددة في المجتمع، والتوازن بينها بما يسمح بقيام تعددية في القوى والجماعات، تقوم بينها منافسة في مناخ من الحرية والمشاركة، وحد أدنى من الشفافية وحرية المعلومات والتعبير والتنظيم ،وهذه بذاتها تعد المقومات الأساسية للحوكمة. فالمشاركة تكون من خلال حرية الفرد، وحرية التنظيمات كالأحزاب والجماعات، على أساس من احترام التنوع، وحق الاختلاف، وتوازن الأطراف الفاعلين: نخبة وجماهير، حاكم ومحكوم، مدينين وعسكريين، سلطات رسمية ومؤسسات مشاركة.

الحرية والمنافسة أساسها التوازن، لتجنب الطغيان، أو احتكار السلطة، من قبل فرد أو دكتاتور، أو أقلية، أو إحدى

---

(2) يورد تقرير *التنمية الإنسانية العربية* لعام 2004 مجموعة الحقوق التي تشكل منظومة حقوق الإنسان الأساسية، كالحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي والمحاكمة العادلة، وما تتعرض له هذه الحقوق من انتهاكات في الدول العربية، بما في ذلك الإقصاء خارج المواطنة وانتهاك حقوق الجماعات الفرعية وفى مقدمتهم البدون والمتجنسون والمرأة.

القوى، بما فيها الأغلبية عندما تتنكر للآخر وتحاول احتكار العملية السياسية، وتحول دون تداول السلطة واقتسامها أو المشاركة فيها.

جوهر الديمقراطية توازن الحكم والمحكومين، فالحكومة يختارها الشعب، وتتمتع بقوة محدودة ومؤقتة، وعادة فهي حكومة أمينة، تخضع للمساءلة بآلياتها المؤسسية والانتخابية والضميرية، في سياق من شفافية تضمنها صحافة حرة، ووعي واهتمام وحركة للأفراد والجماعات.

ويمثل المجتمع المدني النشط، وجماعاته أو تنظيماته المختلفة، أهمية كبرى في تعزيز الديمقراطية، خصوصًا إذا كان لهذه الجهات والتنظيمات من أسباب الفاعلية والحرية والانفتاح ما يكفل لها الاستقلال والحركة والاستمرارية.

كان أعضاء منتدى 2000 قد أصدر إعلانًا يتضمن مبادئ أساسية تُعد في جانب منها ترجمة لأهم القواسم المشتركة للديمقراطية في عالم اليوم ـ لتصحيح مسار العولمة وفق الإعلان

ـ وقد تضمنت هذه المبادئ حماية حقوق الإنسان وضمان الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية والمتساوية للأفراد، والضعفاء من الأقليات وضحايا التعصب، وقهر نزعات الأنانية فردية كانت أو جماعية، كما تضمنت هذه المواد مبادئ لضمان تكامل أدوار التعليم والاتصال الجماهيري، والمجتمع المدني، وضمانات حماية التعددية، وتوسيع مبدأ التمثيل، وجعل الديمقراطية ـ وليس الأسواق ـ هي الأساس[1] في توجيه السياسة العامة.

فالديمقراطية أضحت هي الضمان الفعال للحكم الرشيد، ليس فقط في المجال السياسي، بل وفى المجالات الاقتصادية والاجتماعية كذلك. والديمقراطية لها قواسمها المشتركة، لكن

---

(1) امتد هذا الحوار لخمس سنوات، وشاركت فيه شخصيات مرموقة تنتمي إلى ثقافات ومجتمعات متنوعة ـ لمزيد من التفاصيل راجع: السيد يس، *الحوار الحضاري في عصر العولمة*، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر 2001، ص 15 ـ 22، ص 305 ـ 308.
راجع كذلك: مواثيق أخرى تمثل الديمقراطية أهمية رئيسية فيها مثل مشروع المبادئ الأخلاقية الذي أقره مجلس برلمان أديان العالم في 1993، ص 309 ـ 318.

أيضًا لكل مجتمع تاريخه وظروفه الخاصة التي تميزه، فهي ديمقراطية متنوعة، ولا تُعبر عن وصفة واحدة أو موحدة، وكانت اللجنة الدولية للثقافة والتنمية التي شكلتها اليونسكو في عام 1992 قد صاغت مشروعًا للأخلاقيات الكونية تضمن في جوهره احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات وغيرها من أسس للديمقراطية، وحل المنازعات بطرق سلمية والعدالة والإنصاف بين الأجيال وبين أبناء الجيل الواحد.

تشير بعض الدراسات إلى ثلاث محاور أساسية تفرضها تلك المعايير الدولية، يتعلق أولها بأسس بناء رأي عام فعال، والثاني بالمواطنة وما تفرضه، وثالثا، الحكم المقيد دستوريًا.

أما الرأي العام فإنه يستند إلى قاعدة أساسية من جمهور على قدر من الاهتمام والوعي والفاعلية، وصحافة حرة - مقروءة ومسموعة ومرئية - ومناقشات واسعة، تشهدها محافل مختلفة من قاعات الدراسة إلى صالات أو منتديات للحوار أو اجتماعات حزبية أو حتى نقابية ومهنية واجتماعية وغيرها. يقوم الرأي العام على هذه القاعدة من الجمهور القادر على متابعة

الأحداث والأخبار وطرح البدائل ومناقشتها، والاختيار بينها، واحترام التعددية في وجهات النظر، حتى تلك التي تعبر عن أقلية قد تظل على قدر من الثبات في التمسك ببدائلها ووجهات نظرها، والتي قد يثبت بالفعل أهميتها أو عقلانيتها.

المواطنة تقوم على الانتماء للدولة - الأمة، أو القطر - وعلى المساواة بين جميع المواطنين دون تميز، مهما كانت مبرراته أو الأسس التي يقوم عليها - كالأصول العرقية أو اللغة أو الطبقة أو الثقافة أو الجنس.. - فالمواطنة تفرض المساواة أمام القانون، وعدم التفرقة بين أبناء الأمة أو القطر، بل وتفرض مستوى معين من التقارب بين فئات وعناصر المجتمع، من خلال ضمانات اجتماعية، أو إجراءات تكفل عدالة التوزيع. وتحد من الفجوة أو التفاوت الشديد بين الفئات أو الجماعات أو الشرائح المختلفة في هذا المجتمع.

الحكومة المقيدة تخضع للقانون، فحكم القانون ركن أساسي، واحترام الدستور له أولويته، بل وتفرده في الأهمية،

وهي حكومة مسئولة، تخضع لمعايير المساءلة، والشفافية، وتداول السلطة.

تنشأ عادة روابط وثيقة بين المحاور الثلاث: الرأي العام والمواطنة والحكم المقيد، فالرأي العام يقيد الحكم، ويفرض المساواة بين المواطنين، والمواطنة أيضًا تفرض ذلك، والحكم المقيد يحترم بطبيعته الرأي العام، ويقوم على أساس المساواة بين أفراد المجتمع، وعوامل الانتماء، والهوية التي تجمعهم في إطار وطن واحد. كما أن حرية الصحافة وتداول المعلومات الحر والمناقشات المفتوحة تعزز فاعلية الرأي العام، وتؤكد على مبدأ الدستورية للحكم، وتفرض المساواة والقانون، كما أن الشفافية والمساءلة وحرية التعبير من شأنها أن تعظم دور الرأي العام، وتعلي من شأن القانون، وتضع حدًا يكبح تصرفات الحكم في إطار اتفاق عام يعبر عنه المجتمع.

فالشفافية وكشف الحقائق، وحرية تداول المعلومات وتنشيط فعاليات المجتمع المدني والتعرف على تفصيلات المجتمع ومقارنتها بسياسات الحكومة، ومتابعة ممارسات الحكم

ومعاقبة عناصر التقصير أو الفساد، كلها حلقات مترابطة ومتصلة، وتنتهي إلى تحقيق الديمقراطية وتماسكها.

## الديمقراطية لا تنفصم عن حقوق الإنسان.

في محاولة لتحديد المبادئ والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية، والتي تُعد في ذاتها أهم المعايير الدولية، ثم اعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية في عام 1997[1]، وقد تضمن هذا الإعلان مبادئ أهمها:

1- الديمقراطية الحقيقة لا تنفصم عن حقوق الإنسان، وتقوم على أساس سيادة القانون التي تضمنها مؤسسات قضائية وآليات رقابية محايدة وفعالة.

2- الديمقراطية تُعد بمثابة مثل أعلى معترف به من الجميع، ويستند إلى قيم مشتركة بين الناس، بغض النظر عن

---

(1) حيث جمع الاتحاد البرلماني في عام 1995 خبراء من مختلف مناطق العالم في مختلف التخصصات لتحديد معايير للديمقراطية تضمنها هذا الإعلان العالمي الذي أعلن في عام 1997 ونشره تقرير *التنمية البشرية* للأمم المتحدة لعام 2002.

الاختلافات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بينهم، وترمي إلى حماية كرامة الفرد وحقوقه، والديمقراطية تمثل نظام سياسي يمكن الناس من أن يختاروا بحرية حكومة فعالة وأمينة تخضع للمساءلة، وتتسم بالشفافية.

3- تقوم الديمقراطية على مبدأين هما المشاركة والمساءلة- هما أيضا من دعائم الحوكمة - ومن شروط الحكم الديمقراطي وجود مؤسسات جيدة تحقق التوازن بين مطالب المجتمع المتنافسة، بما في ذلك برلمان يحظى بالمؤسسية، وانتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة.

4- كما أن قيام مجتمع مدني نشط أمر جوهري، لتهيئة المناخ الملائم لممارسة الحقوق والمشاركة، ويجب أن يلتزم المجتمع بتلبية الحاجات الأساسية لأشد الفئات حرمانًا لضمان مشاركتها، بما في ذلك حقوق المرأة ومشاركتها الرجل في إدارة شئون المجتمع، كذلك حقوق الأقليات والفقراء والمهمشين.

5- حماية التنوع والتعددية، وحق الاختلاف داخل سياق من التسامح، وإدامة الديمقراطية تفرض تعزيز ثقافة

ديمقراطية من خلال التنشئة وعمليات التعليم بمختلفة الوسائل المتاحة.

## تعدد القضايا التي يثيرها مدخل حقوق الإنسان

تتأكد العلاقة بين حقوق الإنسان وعلاقتها بالديمقراطية عند التعرض لمدخل حقوق الإنسان كأحد المداخل النظرية والتحليلية التي ترتبط بقضايا وإشكاليات التنمية والتحول في دول الجنوب، حيث يركز هذا المدخل على دراسة ظاهرة التعددية السياسية والتحول والإصلاح من منظور حقوق الإنسان. وتطرح في هذا الإطار قضايا عديدة للدراسة مثل موقع حقوق الإنسان في خطاب ورؤى المنظمات غير الحكومية، أو موضوع الخصوصية والعالمية في قضايا حقوق الإنسان ، أو موضوع حقوق الأقليات، أو موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو المدنية والسياسية أو الحقوق السياسية للمرأة ، أو تقييم حالة

حقوق الإنسان في هذه الدول [1] وقد تزايد الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان منذ السبعينات من القرن العشرين في ظل ظهور بعض المنظمات والجماعات والمراكز البحثية المعنية بحقوق الإنسان في العديد من هذه الدول فضلا عن تصاعد الاهتمام بهذا الموضوع على الصعيد العالمي

ومع التسليم بحقيقة أن حقوق الإنسان قد أصبحت ذات طابع عالمي، إلا أن تعدد الأطر النظرية وتنازعها في مجال حقوق الإنسان تعكس غياب نموذج نظري يحظى باتفاق عام ، وتجد هذه الإشكالية أساسها في اختلاف المصادر الفكرية والفلسفية التي تستند إليها الأطر النظرية المختلفة. مما رتب العديد من الإشكاليات والصعوبات في تحديد مفهوم حقوق الإنسان من منظور الدراسات التنموية.

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- حسنين توفيق، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، *مجلة العلوم الاجتماعية*، (شتاء 2001 – 2002 )
- إيمان حسن ، *تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان*، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2005 .

وتشهد الأدبيات المتعلقة بالنشأة التاريخية والجذور الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان تباينا واسعا بين اتجاهين: الأول يربط ظهور المفهوم بالتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة ( الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية)، ويصل هذا الاتجاه إلى تأكيد الأصول الغربية للمفهوم، والاتجاه الثاني يرى أنه مع الاعتراف بأن المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان يجد أصوله المباشرة في التاريخ الغربي، إلا أنه يرى أن الجذور الأولى للمفهوم عرفتها الإنسانية في كل الثقافات والحضارات، وأن الثقافات الأخرى في أسيا وأفريقيا شهدت في مرحلة سابقة أفكارا ومفاهيم تعتبر بدايات مبكرة لمفهوم حقوق الإنسان.وهو المنطق الذي تميل الدراسة إلي الأخذ به.

ويرى في هذا السياق هؤلاء المفكرين أن " مفهوم حقوق الإنسان كمضمون يرجع إلى ذلك الوقت الذي ظهر فيه كل من مفهوم الإنسان ومفهوم الحق، وهو وقت لا يمكن تحديده

ولا تخمين بداية له " [1] أو أن الفكرة نفسها يمكن إرجاعها إلى خلق الإنسان نفسه.

ورغم أن بعض المفكرين خاصة من دول الجنوب يتفق على أن مفاهيم حقوق الإنسان هي ذات أصل غربي، وأنه حتى إطارها المفاهيمي وأساسها الفلسفي إنما ترجع جذورها إلى الظروف الخاصة بالمجتمع الغربي، إلا أن– ويوافق في الكثير من كتاب دول العالم الثالث – هذه الفلسفة عرفت في ثقافات أخرى بالقدر نفسه. [2]

---

([1])راجع:

- محمد عابد الجابري ، هوامش حول موضوع حقوق الإنسان ، **مجلة فكر ونقد**، العدد 25 ، (يناير 2000)
- عيسى شيفجي وحلمي شعراوي، **حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي** ( القاهرة: مركز البحوث العربية وكوديسريا ، 1994)

([2]) Bouandel, Youcef, *Human Rights and Comparative Politics* ( Aldenshot , Brookfield: Dartmouth , 1997

ويؤكد جاك دونللي الاتجاه الأول، حيث يعتبر أن حقوق الإنسان تمثل مجموعة متميزة من الممارسات الاجتماعية، مرتبطة بأفكار معينة عن الكرامة الإنسانية التي تنبعث في الغرب المعاصر كاستجابة للتغييرات الاجتماعية والسياسية التي أنتجتها اقتصاديات السوق الرأسمالية الحديثة، ومن ثم فإن أغلب الثقافات والتقاليد السياسية غير الغربية قد افتقدت فكر حقوق الإنسان وتقاليده ، وأن هذه المجتمعات تقر ضمانات اجتماعية معينة ضرورية لتحقيق الكرامة الإنسانية ، ولكنها كلها اتجاهات بعيدة عن مفهوم حقوق الإنسان ، إلا أنه يؤكد أنه على الرغم من تلك الخصوصية التاريخية للمفهوم فقد منحت الظروف الاجتماعية المعاصرة فكر حقوق الإنسان وممارسة هذه الحقوق إمكانية تطبيق عالمية [1]

---

([1]) جاك دونللي ، ***حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق*** ، ترجمة مبارك علي عثمان ( القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 1998 )

# حقوق الإنسان والاهتمام المشترك للعلوم الاجتماعية

تعني حقوق الإنسان تلك الحقوق التي تؤدي إلى الفرد ببساطة لأنه بشر ، " حقوقه كإنسان " [1] هذه الحقوق يلزم توافرها على أسس أخلاقية، لكل البشر ودونما تمييز فيما بينهم على أساس العنصر أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو اللغة أو الدين أو الثروة أو الرأي السياسي ، وذلك على قدم المساواة بين البشر جميعا ، ودون أن يكون لأي منهم أن يتنازل عنها ، ويلزم توافرها بحكم كونهم بشر([2]).

---

([1]) المرجع السابق ذكره

[2] )راجع: محمد السيد سعيد، ضرورة الحوار مع الحركات ذات الإسناد الديني، *رواق عربي*، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 9 (1998)ص 9-21

وتشير المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " يولد جميع الناس أحرارا متساويين في الكرامة والحقوق....."

ويتألف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الديباجة وثلاثين مادة ، تحدد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وتتناول هذه المواد الحقوق المدنية والسياسية ( المواد 3-21 ) ، و المواد (22-27) وتتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ثم

وتمثل حقوق الإنسان موضوعا مشتركا بين أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية وبخاصة العلوم القانونية والسياسية، وقد شاع استخدام هذا المفهوم في أدبيات العلوم السياسية خاصة حقول النظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية والسياسية الخارجية. والخلاصة هنا أن المقصود بحقوق الإنسان ومحتوى هذه الحقوق ومضمونها، تطور بتطور الظروف السياسية والاقتصادية وكذا بتقدم حركة الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد تؤكد دراسة الإنسان معايير حقوق الإنسان لا تصدر عن مرجعية مطلقة ، وإنما عن منظومة عالمية، فحقوق الإنسان ليست دينا جديدا، بأي معني، هي منظومة لحقوق الإنسان، وليست مذهبا يسعي لتفسير العالم بكل جوانبه، وليست ترياق شاف من كل الأمراض، ولا غاية عليا للوجود الإنساني. بهذا المعني تقدم حقوق الإنسان معايير و

---

أصدرت الأمم المتحدة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لتحويل هذه المبادئ إلى معاهدات دولية ملزمة لكل دولة مصدقة على هذه العهود .

قواعد لمعاملة الأفراد والجماعات وضوابط معينة للتفاعلات الاجتماعية في المجالات الدينية والسياسية و الاقتصادية والثقافية، وهذه المعايير والقواعد تلتقي كلها حول مبادئ عامة أهمها الكرامة الإنسانية والمساواة وعدم التمييز بين البشر.

ويحلو للبعض التمييز في هذا الصدد بين 3 فئات لحقوق الإنسان الفئة الأولى تشير إلى الحقوق المدنية والسياسية، والفئة الثانية تشير إلى مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفئة الثالثة هي الحقوق الجماعية أو ما يطلق عليها حقوق الشعوب،كحقوق التنمية والسلام والعيش في بيئة نقية .

## حماية حقوق الإنسان والعولمة.

في إطار العولمة وما ارتبط بها من انتشار واسع لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أضحت حقوق الإنسان أحد أهم أبعاد السياسية الدولية بحكم كون هذه الحقائق موضوعا من أهم موضوعات القانون الدولي، بحكم الاتفاقيات الدولية المبرمة، الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنفاذ حقوق الإنسان ، وأصبحت

حقوق الإنسان تلعب دورا كبيرا عبر الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، وبالتحديد منظمات حقوق الإنسان في تحديد " شرعية الدولة " في المجتمع الدولي. فقد أضحى احترام الدولة للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والجماعات أحد معايير تقييم سلوك وسياسات هذه الدولة وتوجهاتها. حيث تربط دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ما بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وما بين تحقق مجموعة من المعايير، من بينها مدى احترام حقوق الإنسان. (أو ما يعرف أحيانا بالمشروطية السياسية) وكذلك عبر ما يمكن تسميته بالتوظيف السياسي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من بعض الدول الغربية في إطار سياستها الخارجية

تزايد أهمية منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان: يقصد بمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تلك المنظمات التطوعية- غير الحكومية- التي تتبنى المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان " الشرعة الدولية " ، وتعمل في مجال الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان واحترامها ، ونشر الوعي بهذه الحقوق، ورصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات – في حال

وجودها – والعمل على وقفها، ومراقبة الحكومات سلوكيا وتشريعيا إزاء قضايا حقوق الإنسان .

وتعود الأهمية المتزايدة لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان إلى عدد من الاعتبارات : أولها الدور المتزايد لهذه المنظمات بصفة عامة، وكأحد مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها من علامات و مؤشرات التطور الديمقراطي، وثانيها ازدياد الاهتمام الدولي والخارجي بقضايا حقوق الإنسان، باعتبارها أحد عناصر الإصلاح السياسي في العالم ، وثالثها أهمية دور منظمات حقوق الإنسان ونشاطها في القيام برصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقصيها ، ورابعها ازدياد الاهتمام بإقامة شبكات دفاعية إقليمية ودولية ، مما أعطى لهذه المنظمات دعما ماليا وسياسيا وفنيا؛ وخامسها شيوع قيم الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان والتسامح وقبول الآخر، وتعاظم تأثير التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وتدفق المعلومات وإنشاء العديد من تلك المنظمات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم ، وازدياد التفاعل بينها، وتأسيس الشبكات الدفاعية الإقليمية والعالمية والتي تضم أعضاء من كل دول

العالم . سادسها الثورة التكنولوجية والاتصالية والتي صاحبت العولمة التي أدت على انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة ، وإلى سرعة التفاعل بينها اعتمادا على وسائل الاتصال الاليكتروني وغيرها من وسائل الاتصال العالمية، الأمر الذي انعكس على ازدهاردور هذه المنظمات، حيث أدت إلى تطوير أساليبها وأدواتها، وإلى إحداث تدفق معرفي ، وقد أنعكس ذلك على تغيير مفهوم سيادة الدولة، وإن كان لا يزال يتمتع ببعض مظاهره الأساسية ( البعثات الدبلوماسية، واحترام الحدود السياسية، العلم الوطني، الوظيفة العسكرية) إلا أنه وبفعل العديد من تلك التحولات العالمية فإنه لم يعد نافذ المفعول، فلقد أصبحت الدولة عاجزة عن السيطرة على تنامي التأثيرات الخارجية على أوضاعها الداخلية وخاصة في مواجهة تأثيرات وسائل الإعلام الكونية والأقمار الصناعية وشبكة الاتصالات والمعلومات الدولية.

وما يميز مفهوم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في هذا السياق كونها تركز على المكون الحقوقي والدفاعي من

خلال مجموعة من الأنشطة والأفعال التي تأخذ شكل حملات الدعوى، والتركيز على التأثير على عملية صنع السياسات

بدت الحركة العالمية لحقوق الإنسان كقوة دافعة مع بداية السبعينيات من القرن العشرين ، واكتسب مفهوم حقوق الإنسان منذ ذلك الحين تطورا متزايدا بفضل جهود المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، لك بفضل سياقات جديدة شهدها العالم مع القرن الجديد .

ويمثل ميثاق الأمم المتحدة أول وثيقة تشير بصراحة ووضوح إلى مسئولية المجتمع الدولي ككل عن إقرار وحماية حقوق الإنسان وضرورة وضع نظام دولي عام وشامل لتحديد مضمون هذه الحقوق وابتكار آليات مختلفة لحمايتها ودعمها. [1]

---

([1]) حسن نافعة، حقوق الإنسان في التنظيم الدولي والعالمي ، *رواق عربي*، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد 5 ( يناير 1997)

يتضمن مفهوم الديمقراطية عناصر رئيسية محددة من أمثلتها تأكيد السيادة الشعبية والمساواة وحكم الأغلبية وحماية الأقليات وضمان الحريات المدنية والسياسية[1] وهي عناصر تشكل القلب من منظومة حقوق الإنسان.

وبالرغم من الانتقادات التي توجه للديمقراطية إلا أنها قدمت نفسها للإنسان الحديث على أنها حلم للحرية والاستقلال حيث تتيح الديمقراطية إمكانات المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وفهم العملية السياسية والإسهام في وضع الأجندة السياسية. وهذه الإمكانات التي تقدمها الديمقراطية للمواطنين تؤدي إلى توفير الحقوق والحريات العامة.

وفى الواقع لا توجد صيغة ديمقراطية واحدة بل هناك عدة أشكال وصيغ ديمقراطية وفي هذا الإطار قد تبدو

---

(1) Adam Kuper and Jessica Kuper *The Social ..Science Encyclopedia* (London: Routledge, 1996) P.172

الديمقراطية بسيطة جدا في المجتمعات المعقدة ومعقدة جدا في المجتمعات البسيطة[1]

ومن ثم فانه لا توجد وصفة واحدة للديمقراطية تتسم بالإطلاق عبر الزمان والمكان، يمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي. والديمقراطية كما نشأت تاريخياً في المجتمعات الغربية تأثرت بشكل واضح بالتاريخ الاجتماعي لكل دولة، فالديمقراطية البريطانية تختلف اختلافاً واضحاً عن الديمقراطية الفرنسية، وهذه تختلف بشكل واضح عن الديمقراطية الأمريكية[2]

وفي هذا الإطار يؤكد جيوفاني سارتوري " أننا لا يمكن أن نأمل في تصدير النمط الغربي الكامل للديمقراطية، فالدول

---

(1) Francis Furet , Democracy.Utopia and Revolution, *Journal of Democracy*, Vol.9, No.1 (1998) ...P.123

(2) Robert A. Dahl, *On Democracy* (New Haven: ...(Yale university Press, 1998

حديثة النمو أو الدول النامية لا يمكن أن تبدأ حيث انتهت الدول الأوربية، وكل ما يمكن أن تتطلع إليه الدول الغربية هو تقليل عدد النظم الاستبدادية وزيادة عدد الدول التي تحترم حقوق الإنسان وأي أهداف شديدة الطموح يمكن أن تقود لنتائج عكسية"[1]

في هذا الإطار أشار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فينيا في 14 يونيو 1992 " أن الديمقراطية ليست حكراً على أحد فهي يمكن أن تمثل جميع الثقافات وجميع الحضارات وفى هذا الإطار تبرز أهمية ان تكون الديمقراطية أسلوب يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة لها من المرونة ما يجعلها تستوعب الواقع المحلي لكل مجتمع بطريقة فعاله. إن الديمقراطية ليست نموذجا ينقل عن بعض الدول، ولكنها هدف ينبغي أن تحققه كافة الشعوب. فالديمقراطية هي التعبير السياسي عن التراث المشترك، وهي الثروة التي يتقاسمها الجميع. إنها نظام سياسي تتأكد بموجبة حقوق الإنسان إلى أقصى درجة.

---

([1]) بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، *السياسة الدولية*، عدد 114، أكتوبر 1993، ص ص 146،147

والعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتمد بدرجة أو أخري على كيف يعرف الإنسان الديمقراطية، فالديمقراطية هي النظام الذي يعتمد على حكم الأغلبية وحماية حقوق الإنسان، ومن ثم فان هناك توافق بين مفهومي الديمقراطية وحقوق الإنسان ولا يمكن تعريف حقوق الإنسان إلا في ظل الديمقراطية.

وهكذا يمكن القول بعلاقات تأثير وتأثر متبادل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد عرف الإعلان العالمي حقوق الإنسان على أنها الحق في المشاركة في الحكومة من خلال انتخابات حقيقية ويتم إجراؤها بشكل منتظم، وفي هذا السياق لا يتطلب دعم الديمقراطية مراقبة حقوق الإنسان فقط، ولكن مراقبة حقوق الإنسان تحتاج أيضا إلى ديمقراطية. وقد أخذ يتبلور مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يتضمن فقط حق التحرر من المحتل الأجنبي ولكن أيضا حق الاختيار الحر لشكل النظام الحاكم [1].

---

([1]) وفي هذا الإطار لم تتردد الأمم المتحدة في التدخل لفرض احترام الحكم الديمقراطي وقاعدة الأغلبية، ويشار في هذا السياق

لكن استنادا إلى هذا الأساس وتلك الأرضية تحولت قضية الديمقراطية في بعض الحالات إلى أداة للتشكيك في شرعية النظم المعادية وزعزعة استقرارها.

ويرجع البعض هذا التحول – جزئيا غلي الأقل - إلى الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي والذي ضم ممثلين عن الولايات المتحدة وكندا، وقد تم التوقيع على هذه الوثيقة في أغسطس 1975، حيث تضمنت هذه الوثيقة فصلاً خاصاً (الفصل السابع) عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية

---

إلى حالة روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) التي لم تقبل عضويتها في الأمم المتحدة إلا عام 1980 بعد نقل السلطة إلى الأغلبية السوداء. كما يشار إلى حالة دولة جنوب أفريقيا التي فرض عليها حصار محكم وطردت من الأمم المتحدة حتى تم إلغاء نظام الفصل العنصري.

التفكير والضمير، والدين، والاعتقاد[1].

---

([1]) وبالرغم من إصرار الاتحاد السوفيتي السابق على أن يدرج في الفصل السادس من نفس الوثيقة نصاً يؤكد على مبدأ "عدم التدخل في الشئون الداخلية أو الخارجية التي تقع في نطاق الصلاحيات الوطنية لأي من الدول المشاركة" بالرغم من ذلك إلا أن ثورة المؤمنين بالديمقراطية في الداخل والحركات الرافضة للهيمنة الشيوعية مضافا إليها ضغط الديمقراطيات الغربية من الخارج أدت ضمن حزمة من الأسباب المتعددة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

راجع أيضا: هارولد لاسكي ، *الديمقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد* ، ترجمة رشدي البراوى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1960) ص ص 28-40

فرانسيس فوكاياما ، *نهاية التاريخ وخاتم البشر* ، ترجمة حسين أحمد أمين ، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ص ص 242 – 246

# الخاتمة

لقد ساهمت كتابات عديدة في إبراز أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية السياسية ، كذلك أهمية المجتمع المدني والطبقة الوسطى ورأس المال الاجتماعي ...، منذ الثمانينات في القرن العشرين، بعد أن كانت الأدبيات قد تركزت على عوامل مؤسسية وثقافية منذ الستينات، وهكذا فإن أهم التحليلات في حقل التنمية الأساسية أصبحت تتناول جوانب حقوقية وسياسية بل وأيضا سوسيولوجية كأساس للديمقراطية، وفق ذروة التطور في هذا الحقل، وهو ما يكشف عنه تحليل وتمحيص حالة الحقل في تطوره المعاصر.

تحظى الديمقراطية وحقوق الإنسان بتأييد متزايد آخذ في الانتشار، وحماسًا من مختلف أنحاء العالم وفي كل مجتمع من فئات وطبقات عديدة، بالرغم من مقاومة عناصر الاستبداد والشمولية والمنتفعين من النظم السلطوية وغير الديمقراطية.

رغم ذلك يتوقع البعض للسلطوية مستقبلاً أكثر انتشارًا في الدول النامية وقد تتحول هذه النظم إلى "عمليات تطهير قاسية ضد أعداء النظام" وأغلب هذه النظم تطمح إلى إنجازات اقتصادية، لكنها تحاول دائمًا تحقيق المزيد من مركزية السلطة وحالما تتحقق هذه المركزية للسلطة، قد تتولد اتجاهات قوية لدى القوة السياسية لتأكيد وتعظيم صلاحياتها ومواقعها في مقاعد السلطة، وقد ترتبط بعوامل كالفساد، والإخفاق في الإنجازات الحقيقية، وتصبح المشكلات أكثر حدة بالنظر إلى السياق الدولي،وما قد يرتبط به من تقلبات وتغيرات ، ومع ذلك قد تستمر مثل هذه النظم على أوضاعها لفترات طويلة قادمة، والارتداد عن الإصلاحات السياسية أو التحولات في اتجاه المزيد من السمات الديمقراطية سمه واضحة في التطور السياسي في دول الجنوب، وستظل - في ضوء ذلك - احتمالات بقاء هذه النظم غير الديمقراطية - سواء كانت سلطوية أو شمولية - احتمالات قائمة ، وهذا يلقي بأعباء إضافية علي عاتق القوي المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ويفرض عليها دائما ضرورة المثابرة والاعتدال ، والعمل وفق خطوات متدرجة.

والكثير من الباحثين يركزون على أهمية ما تعنيه الديمقراطية وحقوق الإنسان من مشاركة شعبية في السياسة والحكم، من أجل تحقيق الشرعية والاستقرار، ودور الديمقراطية وحقوق الإنسان هو توفير الإمكانية لتمثيل مختلف الآراء عبر التعددية السياسية،والاجتماعية والثقافية ، والتي من خلالها يتحول العنف إلى عملية سياسة، ويكون لمختلف القوى أن ترفع صوتها بمطالبها، وبشكل سلمي و شرعي معترف به، وهكذا فإن العامل الأساسي الذي يسهم في منع العنف هو إرساء آليات فعالة لمعالجة المظالم ، والمشاركة في الحكم من خلال الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

# شروط النشر والاشتراك في السلسلة

**تتضمن الشروط:**

طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

1) الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

2) تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق إجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

# صدر من سلسلة إصدارات التنمية السياسية

1) الثقافة السياسية.
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

3) المجتمع المدني
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

5) التعددية والتسامح.
**الأستـــاذ عبد النبي سلمان أحمـد.**

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.
**الأستاذ محمد عبد الجليل المرباطي.**

7) الحكـــم الرشيـــد.
**الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.**

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.
**الأستـــــاذ يوســـــف زينـــــل.**

9) الاتصال والتنمية السياسية.
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

10) التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان.
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

11) القيادة والتنمية السياسية.
**الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.**

12) المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية.
**الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.**

# قسيمة اشتراك في سلسلة

## (إصدارات التنمية السياسية)

الاســـــــــــــم : .....

المؤسســـــــــــة : .....

الهاتـــــــــــف : .....

العنـــــــــــوان : .....

الرمز البريـــــدي : .....

البلـــــــــــد : .....

البريد الإلكترونـــي : .....

بدء الاشتـــــــراك : (من العدد:..... إلى العدد: .....).

# رســـوم الاشتراك

| | | |
|---|---|---|
| للأفـراد | : 12 ديناراً بحرينياً. | 26.525 دولاراً أمريكياً. |
| للمؤسسات | : 24 ديناراً بحرينياً. | 63.662 دولاراً أمريكياً. |

- ❑ **للاشتراك من داخل المملكة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.**
- ❑ **للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.**

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807)- بنك البحرين الوطني – المنامة

نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

**معهد البحرين للتنمية السياسية**

**ص.ب. 38955 - الرفـاع – مملكة البحريـن**

**هاتف: 17650172-973+ فاكس: 17650134-973+**

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development
هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955
www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN -978-99958-54-06-5
رقم الإيداع : د.ع 2009/7433م